

حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ٢٠٠٨

آفاق جديدة في زمن صعب

إن الأزمة المالية العالمية، وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والتقلبات التي تشهدها، بالإضافة إلى آثار تغير المناخ، تعيد رسم ملامح المشهد العالمي. وعلى الرغم من أن أولى ملامح التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المركبة بالكاد بدأت تظهر، إلا أن تحديات لا سابق لها بدأت تبرز في مختلف القطاعات والأقاليم. وهذا يعني، بالنسبة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، انتهاء فرص جديدة والتخفيف من التهديدات في آن واحد.

ولقد ارتفعت تكاليف الطاقة وأسعار المواد الغذائية الأساسية بسرعة في مختلف أنحاء العالم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨، فأثرت على أسعار الأسماك وتسببت بتراجع طفيف في الطلب. غير أنه يُتوقع، مع ذلك، أن يستمر ارتفاع الطلب العالمي على الأسماك، على نحو يتماشى مع النمط السائد في العقود الأخيرة.

وفي عام ٢٠٠٦، بلغ الاستهلاك العالمي ١١٠,٤ مليون طن من الأسماك، كان مصدر ٥١,٧ مليون طن منها من تربية الأحياء المائية. ولا بد أن تكون تربية الأحياء المائية مصدر



مارس / آذار ٢٠٠٩

ISBN: 978-92-5-606029-7

ISSN 1020-5519

١٩٠ صفحة

٢١٠ × ٢٩٧ ملم

يتوافر أيضا باللغات:

الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية

المواضيع المطروحة:

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

الرسائل الرئيسية

- ما تزال تربية الأحياء المائية أسرع القطاعات المنتجة للأغذية من مصادر حيوانية نمواً، وأصبحت قادرة للمرة الأولى على تأمين نصف كمية الأسماك المستهلكة في العالم. وينبغي مستقبلاً إحداث تطورات تصبّ باتجاه تربية الأحياء المائية في المفارخ، وتؤدي إلى تقليص الاعتماد على الأرصد الطبيعية. لا بد من اتخاذ خطوات فورية للتخفيف من وطأة العوامل التي تؤدي إلى تغير المناخ، بالإضافة إلى اعتماد إجراءات للتكيف تهدف إلى مواجهة التهديدات المحدقة بالأغذية وتأمين سبل العيش.
- ينبغي تعزيز دور صغار صيادي الأسماك ليوظفوا كل إمكاناتهم الكامنة في المجتمع، ويحسنوا سبل عيشهم. وعلى مبادرات التنمية المتكاملة أن تنشئ روابط مشتركة أو توّدها في مجالات عدّة، منها محو الأمية والسكن والضمان الاجتماعي والصحة والبنى التحتية.
- لم يعد من المقبول أن يبقى معدل الحوادث في صناعة صيد الأسماك مرتفعاً كما هو الآن. ولمعالجة هذه المسألة، يمكن إعداد خطة عمل دولية حول السلامة في البحار، والترويج لها كجزء من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة.
- تمّ على الأرجح بلوغ أقصى إمكانات المحيطات في العالم من حيث إنتاج الموارد البحرية الحية الطبيعية، وهو ما يتطلب إخضاع مناهج إدارة مصايد الأسماك للمراقبة عن كثب من أجل التصدي للخسائر الاقتصادية التي يمني بها حالياً الكثير من مصايد الأسماك الطبيعية، وتقليص قدرات الصيد لتتلاءم مع مستويات الصيد المستدام.
- ينبغي التوفيق بين المعايير الخاصة وخطط إصدار الشهادات مع مهمة القطاع العام التي تقضي بتنظيم استخدام الممارسات الرشيدة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على امتداد السلسلة الغذائية.

حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم،

يتضمّن هذا المطبوع الرئيسي الصادر عن إدارة مصايد

الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة

استعراضاً لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم،

بما في ذلك الاتجاهات والإحصاءات ذات الصلة، وهو يسلط

الضوء على المسائل التي تجري مناقشتها في مختلف أنحاء

العالم، ويرسم سيناريوهات مستقبلية حرصاً على إعطاء أحدث

صورة وتصور ممكنين على المستوى العالمي حول مصايد

الأسماك وتربية الأحياء المائية.

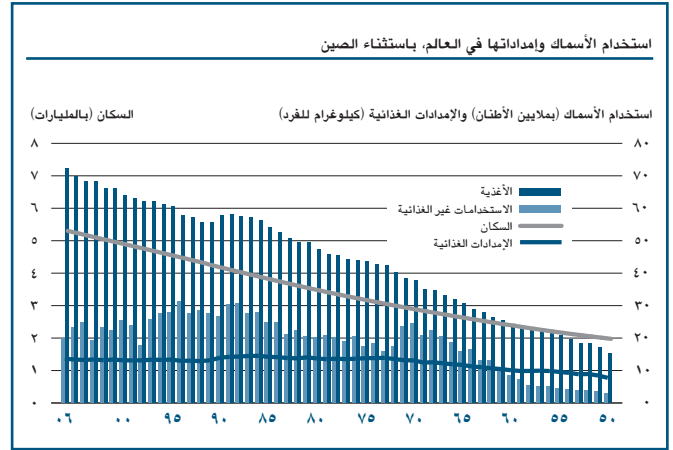
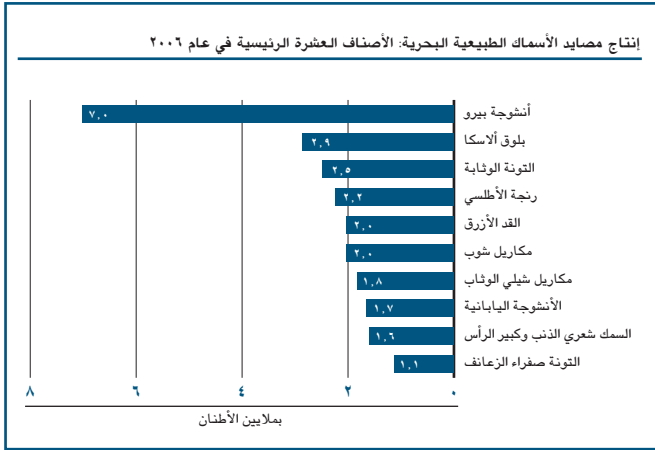
مرفق بهذا التقرير الطبعة الأخيرة من أطلس منظمة الأغذية

والزراعة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في

العالم على قرص مضغوط، يتضمن استعراضاً شاملاً وعالمياً

للمصايد الطبيعية البحرية والداخلية وتربية الأحياء المائية

(باللغة الإنجليزية).



إدارة مصائد الأسماك أولوية للبلدان المتقدمة والنامية، لاسيما وأنّ العولمة تعزز الترابط في ما بينها.

التحديات قد تولّد فرصاً

تغيّر المناخ يهدد استدامة تنمية مصائد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية على حدّ سواء. والاحتباس الحراري، والتغيرات المادية المصاحبة له، بالإضافة إلى ازدياد وتيرة تكرار الأحوال الجوية القصوى تؤدي جميعاً إلى ممارسة مزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. وستؤثر التقلبات المناخية على تأمين الأغذية وسبل العيش، حيث تواجه بعض المجتمعات المحلية المعتمدة على موارد مصائد الأسماك تدني كميات الأسماك المتاحة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتقلص فرص التجارة. إلا أنّ التغييرات في توزيع الأنواع وفي وفرتها قد تؤدي إلى بروز أسواق جديدة. ويجب اتخاذ تدابير فورية للتخفيف قدر المستطاع من الآثار السلبية ولانتهاز الفرص المتاحة.

الصيد في عرض البحر قد يكون العمل الأخطر في العالم – إذ يقدر عدد الوفيات بنحو ٢٤ ٠٠٠ حالة وفاة سنوياً. والأسباب الرئيسية لا تعزى فقط إلى سوء تصميم السفن وبنائها وتجهيزها، إنّما كذلك إلى السلوك البشري غير المناسب وإلى غياب الوعي إزاء المسائل المتعلقة بالسلامة وبالممارسات الرشيدة، وإعداد خطوط توجيهية عن أفضل الممارسات والإجراءات لتحسين السلامة (مصحوبة بضغوط من أجل توافر ظروف أفضل على متن السفن في مجالي الصحة والسلامة) – والتي يُستحسن أن تضم خطة عمل دولية – يشكل فرصة لإيجاد حلّ متكامل لهذه المسألة.

ويعتمد نحو ٥٢٠ مليون شخص، أو ٨ في المائة من سكان العالم، على مصائد الأسماك لرفاهيتهم، أكان ذلك كمصدر للبروتينات، أو للدخل، أو للاستقرار العائلي. ومعظم الصيادين هم من صغار الصيادين الحرفيين. وتساهم بشكل ملحوظ مجتمعات الصيد الصغيرة الحجم، التي غالباً ما تكون فقيرة وضعيفة ومهمشة، في الاقتصاد المحلي – ولديها إمكانات كامنة هائلة على النمو. وإذا ما تمّ صيد الأسماك وتجهيزها محلياً، فإنّ الربح الصافي لهذه المجتمعات سيتجاوز ضعف قيمة مبيعات الأسماك. وينبغي إسناد الأولوية لتعزيز دور المصائد الصغيرة الحجم على اعتبار أنها تساهم في التخفيف من الفقر وفي تحقيق الأمن الغذائي؛ لكن مع ذلك، لا تولي عادة السياسات الحكومية في جداول أعمالها اهتماماً يُذكر لهذه المسائل.

النمو في المستقبل كي يتمكّن الإنتاج الإجمالي من مواكبة ازدياد عدد سكان العالم، ونظراً إلى احتمال بقاء عدد المصائد الطبيعية على حاله.

وينبغي أن يراعى أي تقدم في مجال تربية الأحياء المائية ضرورة التخفيف من الاعتماد على الأرصد (فهذا الاعتماد قد يضرّ بصحة هذه الأرصد). وهذه فرصة للانتقال من الممارسات التي تقوم على الصيد الطبيعي إلى تلك التي تقوم على مفارخ الأسماك، وتقوية طرق التربية الانتقائية. كما ينبغي تقليص القيود، وتحديد الاعتماد على الأمهات، وبيض الأسماك، والأعلاف، كي تحقق هذه الصناعة أرباحاً مشابهة لتلك التي طالما نعمت بها الصناعة الحيوانية، لاسيما في مجال التربية الانتقائية.

أما الصادرات العالمية من الأسماك ومنتجات مصائد الأسماك، فقد بلغت ٨٥,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع تسجيل نمو أكبر في التجارة. وكان الاتجاه السائد في أسعار منتجات مصائد الأسماك تماماً كالاتجاه العام إلى ارتفاع أسعار الأغذية كافة خلال عام ٢٠٠٧، وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وهي المرة الأولى التي ترتفع فيها الأسعار الحقيقية للأسماك منذ عقود. ويُعتبر الاتجاه العام على الأجل الطويل إيجابياً، مع ارتفاع حصة إنتاج الدول المتقدمة والنامية التي تصل إلى الأسواق العالمية.

وأثار النفوذ المتزايد للمستهلكين والبيع بالتجزئة القلق حيال صحة الإنسان والآثار الاجتماعية والبيئية التي ستترتب على الصيادين وعلى تربية الأحياء المائية. وكنتيجة لذلك، انتشرت بكثرة المعايير الخاصة وخطط إصدار الشهادات على طول سلسلة الإمدادات. وقد بدأت تركز كذلك على الظروف البيئية والاجتماعية بعدما كان الهدف من وضعها هو التحقق من مصدر المنتجات الغذائية (والتأكد من جودتها وسلامتها). وعلى هذه الخطط التي قد تشوّه أحياناً الأسواق وتؤدي إلى معاملة تمييزية بحق بعض المنتجات أو البلدان، أن تتماشى مع الأطر الدولية الرامية إلى التشجيع على إعداد معايير مستندة إلى العلم وتوحيد تلك المعايير.

ونظراً إلى أنّ الطلب على الأسماك يشهد زيادة مطّردة، فعلى استدامة الموارد المائية أن تحذو حذوه. وفيما تراوح الكثير من أرصد مصائد الأسماك البحرية مكانها من حيث مستويات استغلالها، إلا أنّها ما تزال مهددة بفعل الصيد المفرط، حيث يتّضح من خلال استعراض الأرصد السمكية الداخلية – في الأنهار والبحيرات وغيرها – أنّ هناك متسعاً للتطور، شريطة أن يترافق مع اعتماد مناهج إدارة مناسبة تتوخى الحذر.

وقد انتقلت إدارة مصائد الأسماك بشكل عام من سياسات الإنتاج والتنمية إلى سياسات الإدارة والاستدامة. ويشكّل التركيز الكبير على بناء قدرات